الإجابة النموذجية

مقياس الاقتصاد السياسي

إجابة السؤال الأول:

أهم الأصول والاتجاهات الفكرية للمدرسة التجارية هي:

1- أن قوة الدولة تكمن في اقتصادها، وتتمثل تلك القوة في الذهب والفضة.

2- ضرورة سعي الدولة للحصول على المعادن النفيسة من الخارج إما بالطريق المباشر من خلال الاستعمار، أو بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية.

3- يرجع الارتفاع العام في مستوى الأسعار أو التضخم إلى زيادة كمية النقود في البلد نتيجة تدفق المعادن النفيسة إليه. وبشكل عام الزيادة في النشاط الاقتصادي في نظرهم يؤدي إلى زيادة الأسعار.

4- أن التجارة الخارجية والصناعة يعتبران أكثر أهمية من الزراعة.

إجابة السؤال الثاني:

المقصود بكون المدرسة التجارية مدرسة "**نقدية**" ، كونها تركز أساسا على المعادن النفيسة وهي الذهب والفضة وطرق جلبها من الخارج، أما كونها مدرسة " **تدخلية**" لأنها تؤمن بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد **وذلك من خلال:**

- منع تصدير المعادن النفيسة خارج الدولة للحفاظ عليه من التسرب، والعمل على زيادة الصادرات مقابل الواردات.
- فرض قيود نوعية على البعض من المنتجات المستوردة.
- التقليل من الاستهلاك.
- **إجابة السؤال الثالث:**

قسم "كيناي" المجتمع إلى ثلاث طبقات:

1- **الطبقة المنتجة:** تشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي وهو الزراعة.

2- **طبقة الملاك العقاريين:** هؤلاء وإن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم إلا أن الطبيعيين أعطوهم أهمية خاصة وبذلك احتلوا مكانا وسطا بين طبقة المنتجين والطبقة العقيمة.

3- **الطبقة العقيمة:** تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، ويدخل فيها العاملون في الصناعة والتجارة، وقد كان "كيناي" يعتبر هذه الطبقة عقيمة طبقا لنظريته في الإنتاج الصافي حيث إنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافي كما هو الحال بالنسبة الزراعة.

يقوم الجدول الاقتصادي ببيان تداول الإنتاج الصافي بين هذه الطبقات، حيث أن ما تنتجه الزراعة يتوزع على هذه الطبقات الثلاث ثم يعود في النهاية إلى الطبقة الأولى كونها الطبقة المنتجة الوحيدة من بين الطبقات المذكورة.
وقد وضح كيناي ذلك بمثال:

حيث افترض أن الزراعة تنتج ما قيمته 5 مليار فرنك وافترض أن العمال الزراعيين يحتفظون بـــ 2 مليار فرنك لنفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية وسداد تكلفة الإنتاج الزراعي، أما الـــ 3 مليارات المتبقية فإن دورتها تتم على الوجه التالي ينفق العمال الزراعيون مليارا من الفرنكات لشراء منتجات من الطبقة العقيمة على شكل سلع صناعية وخدمات تجارية، كما يقومون بدفع 2 مليار من الفرنكات لطبقة الملاك نظير مليكتها.

وتقوم طبقة الملاك بدورها بتوزيع دخلها من الزراعة_ 2 مليار _ بأن تنفق بعضها على شراء السلع الزراعية والبعض الآخر على شراء سلع وخدمات من الطبقات العقيمة. فتنفق مليارا من الفرنكات لشراء سلع زراعية ومليار آخر على السلع والخدمات من الطبقة العقيمة.

وبذلك يجتمع لدى الطبقات العقيمة 2 مليار فرنك أحدها من الزراعيين والآخر من الملاك، وتقوم هذه الطبقة بإنفاق دخلها على الزراعة لشراء ما تحتاج إليه من السلع الزراعية. وبذلك يعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى طبقة المنتجين. وهكذا تتم دورة الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي بدأت منها.

إجابة السؤال الرابع:

يؤثر الاستثمار في الدخل والادخار عند "كينز" من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل عن طريق "**مضاعف الاستثمار**" ، والمقصود بهذا الخير (عدد المرات التي تتضاعف بها الزيادة في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الوطني)، وكل ذلك لا يتم إلا في الحالة التي يكون فيها سعر الفائدة منخفض.

إجابة السؤال الخامس:

إن ما عمق من التخلف في نظر مالك بن نبي هو تدهور شروط التبادل الدولي لغير صالح الدول الإسلامية، حيث نجد أن العلاقة بين أسعار المواد الأولية المصدرة من الدول النامية والسلع المصنعة المستوردة تميل إلى جهة الثانية، فمثلا يرى بن نبي أن سعر المادة الأولية لصناعة عجينة السيليلوز والورق سعرها أقل بأربعين ضعف عن سعر المادة المصنعة، وكذلك الفرق الكبير بين سعر النفط الخام والمواد المستخرجة والمصنعة منه.

هذا التدهور في نظر مالك بن نبي يعد من أخطر التحديات التي تواجه هذه الدول، والتي من جرائها ازدادت مديونيتها بشكل لم تستطع في ظله أن تسد ما عليها من التزامات مالية، لذلك فهي تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها.